سنوات من التمكين..
عصر ذهبي للمرأة المصرية

بقلم: د. مايا مرسى
رئيس المجلس القومى للمرأة

"إن الواجـب الوطنى والمسئولية أمام التاريخ تحتم علينا أن نسرع الخطى فى تمكين المرأة "
كلمات تاريخية للرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية فى عام ٢٠١٧ ..
كلمات بمثابة عهد بما سوف يشهده ملف تمكين المرأة المصرية من طفرة غير مسبوقة محلياً وإقليميا ودولياً .. فى إطار دستورَ ٢٠١٤ ينص على المواطنةِ والمساواةِ وتكافؤ الفرص وتجريم العنف والتمييز..
دستور تم ترجمته فى إستراتيجية وطنيةُ لتمكين المرأةِ المصرية "٢٠٣٠..وأعلنتِ الأممُ المتحدةُ أنَّ مصرَ هى الأولى عالمياً التى تطلقُ إستراتيجيتها الوطنيةِ فى إطارِ أهدافِ التنميةِ المستدامة.

وبالتوازى تم إنشاءُ "مرصدِ المرأةِ المصرية" لضمانِ متابعةِ تنفيذِ الإستراتيجية من خلالِ التطبيقِ الدقيقِ والمستمرِّ لآلياتِ الرصدِ والتقييم..
كما أطلقت مصر إستراتيجيتها الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١بمحور للمرأة يتسقُ مع أهدافِ الإستراتيجية الوطنيةِ لتمكينِ المرأةِ المصرية .
ودائما ما تكون الأرقام والمؤشرات هى دليل إثبات النجاح المحرز فى ملف تمكين المرأة المصرية..وهو بالفعل ما أظهرته مؤشرات الاستراتيجية الوطنيةِ لتمكين المرأة ٢٠٣٠ فى مراجعتها النصفيةِ من مرصدِ المرأةِ المصرية حيث شهدت العديد من مؤشراتها تقدمًا ملموسًا ..
وأبدأ بالطفرة غير المسبوقة التى شهدها محور التمكين السياسى والقيادة خلال السنوات الماضية .. حيث ارتفعت نسبة تمثيل المرأة بالبرلمان المصرى إلى ٢٨٪ ، لتتخطى مصر المتوسط العالمى لنسبة المرأة بالبرلمان، وهو ٢٥,٦٪ ، واحتلت مصر المرتبة الثانية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى هذا الصدد ٢٠٢١..ونسبة تمثيل المرأة بالمجالس المحلية القادمة ٢٥٪ .. وضاعف رئيس الجمهورية التعيينات بمجلس الشيوخ لترتفع نسبتها إلى ١٤٪.
ووصلت أعلى نسبة للسيدات بمجلس الوزراء إلى ٢٥٪ .. ونواب الوزراء والوزراء ٢٧٪..ونواب المحافظين ٣١٪.. و ٢٦٪ فى الدبلوماسية بوزارة الخارجية ..و٤٤٪ من تشكيل المجلس القومى لحقوق الإنسان.

وتحقق الحلم .. و جاءت الخطوة التاريخية فى مجال القضاء بعد انتظار ٧٢ عاما.. بالاستعانة بالمرأة فى مجلس الدولة والنيابة العامة للمرة الأولى فى تاريخ مصر .
كما شهدت السنوات الماضية توالى تحقيق أحلام المرأة المصرية .. حيث تم كسر السقف الزجاجى لوصول المرأة لمناصب قيادية للمرة الأولى.. بتعيين مستشار للأمن القومى لرئيس الجمهورية لتكون أول امرأة تتولى هذا المنصبَ الرفيعَ.، ولأول مرة فى تاريخ مصر وصلت سيدتان إلى منصب محافظ لمحافظتى البحيرة ودمياط، ووكيل لرئيس مجلس الشيوخ .ونائب لمحافظ البنك المركزى، وقاضيات منصة بمحاكم الجنايات ،ومساعد لوزير العدل فى شؤون المرأة والطفل ، ورئيس للمحكمة الاقتصادية ..وأول قاضية ترأس دائرة مدنية من دوائر محاكم الاستئناف العالى .. ورئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان...
وباعتبار أن التمكين الاقتصادى للمرأة من أهم أولويات الدولة.. فقد شهد هذا المحور العديد من المؤشرات الإيجابية.. حيث سجل مؤشر المرأة فى مجالس الإدارات معدل نمو إيجابى ٢٨,٥٪ مقارنة بـ ١٣٪ عام ٢٠٢٠.. وبلغت نسبة النساء ٤٦٪ من المستفيدين من مشاريع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر .
وأدت جهود الشمول المالى إلى ارتفاع عدد المتعاملات من خلال القطاع المالى من ٥,٩ مليون امرأة إلى ١٦ مليون امرأة بنسبة نمو ١٧١٪ خلال السنوات الخمس الماضية، وبلغ عدد النساء اللاتى لديهن حسابات ١٦ مليون سيدة، تلقين أكثر من ٤٥ مليون خدمة مالية (سواء كانت مصرفية أو محافظ إلكترونية أو مسبقة الدفع أو غيرها من الخدمات) ، وبلغ عدد النساء اللاتى يحملن بطاقات مصرفية ١٥ مليونا.. و ٥,٧ مليون سيدة تمتلك محافظ إلكترونية (حتى مارس ٢٠٢٢).. ووصلت نسبة السيدات اللاتى لديهن حسابات معاملات بنكية إلى ٤٥.٧٪عام ٢٠٢١ .
وتم إطلاق" تحويشة" كأول تطبيق رقمى على مستوى مصر للإدخار، لمجموعات من السيدات وربطها بالنظم المصرفية لتسهيل الوصول إلى السيدات بالقرى المختلفة..ولأول مرة تكون ميسرات المجلس القومى للمرأة وكيلات مصرفيات بالقرى.
وأطلقت مصر أدوات دولية كمحفز سد الفجوة بين الجنسين لتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتمكين المرأة اقتصاديا بالشراكة مع المنتدى الاقتصادى العالمي، وتعد مصر الدولة الأولى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التى تطلق المحفز .
وجائزة ختم المساواة بين الجنسين للمؤسسات الخاصة والعامة للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، هى الأداة الثانية تستهدف الاعتراف بالأداء المتميز لتلك المنظمات وتحقيق نتائج ملموسة فى المساواة بين الجنسين كثانى دولة على مستوى العالم ،والأداة الثالثة هى الختم المصرى للمساواة بين الجنسين المبنى على نموذج المساواة بين الجنسين بالشراكة مع البنك الدولي، والأداة الرابعة هى "مبادئ تمكين المرأة " بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
وشهد محور التمكين الاجتماعى للمرأة مؤشرات إيجابية ، حيث تشير البيانات إلى اختفاء الفجوة بين الجنسين فى معدلات الالتحاق بين العامين الأكاديميين ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٠١٩/٢٠٢٠ .
وتؤكد ملامح تمويل أجندة المرأة من الموازنة العامة للدولة اهتمام مصر

شهد محور التمكين الاقتصادى للمرأة العديد من المؤشرات الإيجابية.. حيث سجل مؤشر المرأة فى مجالس الإدارات معدل نمو إيجابى ٢٨,٥% مقارنة بـ ١٣% عام ٢٠٢٠.. وبلغت نسبة النساء ٤٦% من المستفيدين من مشاريع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

أعلنت السيدة انتصار السيسى فى مارس ٢٠٢٢ تبنى ورعاية الإطار الوطنى للاستثمار فى الفتيات .. مبادرة (دوى يا نورة) .. لرفع الوعي والتدريب والتمكين والحماية.. ونجحت المبادرة فى الوصول إلى ما يزيدُ على ٦٠ مليونَ مشاهدةٍ عبر الوسائطِ الإلكترونية .. و٩٥ ألف مستفيدٍ ومستفيدةٍ فى المحافظات.. وفى مارس الماضى تم إطلاق هذا الإطار الوطنى من قلب الأمم المتحدة وسط إشادة أممية كبيرة.

بتمكين المرأة المصرية وحمايتها ، حيث ارتفعت مخصصات برامج صحة المرأة .. وتم تحديد مخصصات لخدمات رعاية الطفل ، وهناك ٣٥,٣ مليون امرأة مستفيدة من دعم الخبز و ٣١,٤ مليون امرأة مستفيدة من البطاقة التموينية ، و٧٥ ٪ من المستفيدات من برنامج "تكافل وكرامة" من النساء . . وتم تخصيص ٧٥٪ من آخر أجر للعاملات فى القطاع الخاص تدفع لهن ثلاثة أشهر (بعد الولادة) من قبل صناديق التأمينات الاجتماعية ..
وشهدت الجمهورية الجديدة إطلاق أكبر برامج تنموية فى مصر تتضمن المرأة والتخطيط المبنى على احتياجاتها .. حيث تم إطلاق مبادرة حياة كريمة فى عام ٢٠٢١ وتم تخصيص مبلغ ٨٠٠ مليار جنيه مصرى لاستهداف ٥٨ مليون مستفيد/مستفيدة ، و٥٠ ٪ منها للمرأة، وتستهدف المبادرة تحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجا على مستوى الدولة ..تلاه إطلاق المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية وتبلغ مخصصات المرأة به ٢,٩ مليار ، ويتم تنفيذه بقرى حياة كريمة ..
وتم إطلاق مبادرة الصحة الرئاسية "١٠٠ مليون صحة / صحة المرأة المصرية" ، وصلت لأكثر من ٢٣ مليون سيدة بالكشف عن سرطان الثدى والأمراض غير المعدية .. مما أدى إلى انخفاض بنسبة ٥٠٪ فى السيدات اللاتى يدخلن فى المراحل الثالثة والرابعة من سرطان الثدى.
وإيمانا بأن الاستثمار فى الفتيات هو أعظم استثمار وبناء لحاضر ومستقبل الوطن فقد أعلنت السيدة انتصار السيسى فى مارس ٢٠٢٢ تبنى ورعاية الإطار الوطنى للاستثمار فى الفتيات .. مبادرة (دوى يا نورة) .. لرفع الوعي والتدريب والتمكين والحماية.. ونجحت المبادرة فى الوصول إلى ما يزيدُ على ٦٠ مليونَ مشاهدةٍ عبر الوسائطِ الإلكترونية .. و٩٥ ألفَ مستفيدٍ ومستفيدةٍ فى المحافظات.. وفى مارس الماضى تم إطلاق هذا الإطار الوطنى من قلب الأمم المتحدة وسط إشادة أممية كبيرة.
ونظرًا لأن جميع جهود تمكين المرأة لن تحقق جدواها دون توفير الحماية من جميع أشكال العنف ضدها .. فقد شهد محور الحماية من العنف العديد من الإنجازات والمؤشرات الإيجابية .. حيث تم اعتماد الإستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة ، أقرها مجلس الوزراء وبمشاركة عدة وزارات، وأطلق تقرير المتابعة عام ٢٠٢١ .. و تم اعتماد عدة استراتيجيات وطنية هى

الإستراتيجية الوطنية (للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) ، ومكافحة الزواج المبكر ، ومناهضة الاتجار بالبشر ، ومناهضة الهجرة غير الشرعية) .

وأطلقت مصر " مسح التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة" وتعتبر مصر هى الدولة العربية الأولى فى إجراء هذا المسح ..

وتم إنشاء وحدات خاصة للقضاء على العنف ضد المرأة بالمجلس القومى للمرأة وبوزارة العدل وبمديريات وزارة الداخلية ؛ و إدارات لحقوق الإنسان والقضاء على العنف بمديريات الأمن بالمحافظات ، ومكتب لحقوق الإنسان بكل قسم من أقسام الشرطة ، وتم تفعيل خط ساخن مرتبط بإدارة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية ، ووحدة مجمعة لحماية المرأة من العنف ، و٨مراكز استضافة للنساء الناجيات من العنف ، و٣عيادات متخصصة للعنف داخل مصلحة الطب الشرعى (القاهرة والإسكندرية والمنصورة)، و٣١ وحدة لمكافحة التحرش بالجامعات الحكومية والخاصة .. وتم إنشاء مدن آمنة وأسواق صديقة للمرأة .. كما تم إنشاء ٨ وحدات استجابة طبية بمستشفيات جامعية.. وتم تشغيل ٢٧ مكتباً رقمياً لكاتب الأسرة بالنيابة العامة ..

كما أنشئت أول لجنة تنسيقية وطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية (ختان الإناث) تضم كل الجهات الحكومية وسلطات إنفاذ القانون المعنية والأزهر الشريف والكنائس المصرية الثلاثة وشركاء التنمية والمجتمع المدنى) وتهدف إلى توحيد الرؤى وتنسيق الجهود للقضاء على الختان ..وشهدت نسبة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث انخفاضا فى الفئة العمرية من ٠ إلى ١٩ سنة من ٢١ ٪ عام ٢٠١٤إلى ١٤٪ عام ٢٠٢٢ .. كذلك انخفضت نسبة المتوقع ختانهن إلى ٢٧٪ عام ٢٠٢١ مقابل ٥٦٪ عام ٢٠١٤.

وتم تشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر .. وأنشئت دوائر جنائية متخصصة بمحاكم الإستئناف على مستوى الجمهورية للنظر فى جرائم الاتجار بالبشر .. وأقر قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين .. وأول دار استضافة لضحايا الإتجار بالبشر .وخُصصت خطوط للإبلاغ عن هذه لجرائم .. وأطلقت حملة رئاسية للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية " مراكب النجاة" ، وعقد عاملات المنازل.

هذا وقد أطلقت مصر حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتى يتعرضن للعنف .. وتعد من بين أول ١٠ دول تم ترشيحها لتجربة حزمة الخدمات الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتم إعداد أول نموذج إحالة وطنى للإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة.

وعلى مدار ثمانى سنوات انتصرت القوانين والتشريعات أيضا للمرأة المصرية .. حيث تم تعديل قانون الميراث باستحداث مواد لفرض عقوبة على من يحجب الميراث عن من له الحق بهذا الميراث ، مما سيكون له تأثير كبير على المرأة ، وصدر قانون الخدمة المدنية بمنح إجازة أمومة ٤ أشهر بدلا من ٣ أشهر ،وقانون لمواجهة المتهربين من دفع النفقة.

ولتحقيق المزيد من التمكين الاقتصادى للمرأة صدرت قرارات وزارية ، منها قرارات وزير القوى العاملة بإلغاء القرارات السابقة التى كانت تعتبر تمييزا ضد المرأة، ورفع الحظر على تشغيل المرأة فى الصناعات والمهن والأعمال والنص صراحة على حق المرأة فى العمل خلال فترات الليل بناءً على طلبها ، فى إطار مراعاة تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز فى العمل ، وضمان الحق فى الرعاية الصحية والاجتماعية وفى اتخاذ جميع التدابير والخدمات اللازمة المرتبطة بالعمل مثل الانتقال الأمن والسلامة المهنية وحقوق الأم العاملة .

وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية بضرورة تمثيل المرأة فى مجالس إدارات اتحادات الشركات والجهات العاملة فى مجال التأمين وأنشطة التمويل غير المصرفى والذى ينص على تمثيل لا يقل عن ٢٥٪ أو امرأتين .. وتوفير حوافز للشركات فى حالة نسبة ٢٥٪ أو أكثر من المستفيدات من خدماتها..

كما أصدر البنك المركزى قرارات بتعديل قواعد الحوكمة لتشكيل مجالس إدارة البنوك والنص على وجود امرأتين على الأقل فى مجالس إدارة البنوك.. وبتعزيز المساواة بين الجنسين فى جميع الخدمات المصرفية بما فى ذلك الخدمات المتعلقة بالقروض والائتمانات ، وتوفير آلية للشكاوى دون تمييز فى هذا الصدد.

وتحقيقًا للمزيد من التمكين الاجتماعى للمرأة صدرت العديد من التشريعات والقرارات.. منها قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات ، وتعديل القانون ليشمل حماية السجينات وأطفالهن.. وصدور قوانين حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة و المجلس القومى للأشخاص ذوى الإعاقة.. وإنشاء صندوق دعم الأشخاص ذوى الإعاقة. ..

وصدر الكتاب الدورى لوزير التربية والتعليم ليضمن حق الأم فى الولاية التعليمية بدون صدور حكم قضائى بذلك فى حال انفصال العلاقة الزوجية.. والقرار الدورى للبنك المركزى لتنظيم المعاملات ذات الصلة بالولاية على مال حيث سهل الإجراءات المالية التى يقوم بها الوصى (فى معظم الحالات النساء)- بموجب أصل قرار الوصاية..

وصدر قرار النائب العام بإلغاء العمل ببعض الدفاتر واستبدالها بدفاتر الكترونية لتسهيل واختصار إجراءات الدورة المستندية لنيابات الأسرة على مستوى الجمهورية وذلك لسرعة فض منازعات حيازة مسكن الزوجية والحضانة ولتسهيل إيتاء المرأة الحاضنة كافه حقوقها دون تحملها مشقه أو عناء..

تم تفعيل خط ساخن مرتبط بإدارة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية ، ووحدة مجمعة لحماية المرأة من العنف ، و٨مراكز استضافة للنساء الناجيات من العنف ، و٣عيادات متخصصة للعنف داخل مصلحة الطب الشرعى (القاهرة والإسكندرية والمنصورة)، و٣١ وحدة لمكافحة التحرش بالجامعات الحكومية

كما صدرت العديد من التشريعات لتحقيق المزيد من الجهود لحماية المرأة من العنف ، منها تعديل المواد المتعلقة بالاغتصاب وهتك العرض والتعرض للغير ، و جاءت التعديلات لتوسيع نطاق التجريم لجرائم العنف الموجهة للمرأة ولتجريم التحرش الجنسى ، وتعريف مفهومه لأول مرة بموجب القانون.. وتم تجريم الخطف والأفعال الفاضحة العلنية وغير العلنية والتمييز..

وصدر قانون بتجريم كافة أشكال وصور الاتجار بالبشر.. وقانون بتجريم تهريب المهاجرين أو الشروع فيها أو التوسط فى ذلك، وشدد عقوبتها إذا كان من بين المهاجرين المهربين نساء.. و صدر قانون لمكافحة جرائم تقنية المعلومات كأول تشريع مصري، يخاطب الجرائم التى تتم عبر شبكة الإنترنت ومواقع الاتصالات الالكترونية بما يغطى الجرائم التى تقع على المرأة من تحرش وتتبع وانتهاك لخصوصية الأشخاص .. وصدر قانون حماية البيانات الشخصية وقانون بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية بالنص على عدم الكشف عن بيانات المجنى عليها فى جرائم التحرش والعنف وهتك العرض .وقانون بتجريم وتوصيف التنمر لأول مرة ... و قانون بتغليظ وتوسيع نطاق التجريم فى جرائم تشويه الأعضاء التناسلية والتحرش.. وفى عام ٢٠٢٢ وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون تجريم زواج الأطفال.

ومؤخرًا وافق مجلس النواب بشكل نهائى على مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية وذلك بتعديل المادتين ٤ فى بنديها الأول والثالث والمادة ٦ بما يحقق المساواة بين الرجل والمرأة فى إجراءات منح واكتساب الجنسية المصرية.

كما صدرت عدة قرارات هامة من بينها قرارات رئيس مجلس الوزراء بإنشاء

تؤكد ملامح تمويل أجندة المرأة من الموازنة العامة للدولة اهتمام مصر بتمكين المرأة المصرية وحمايتها ، حيث ارتفعت مخصصات برامج صحة المرأة .. وتم تحديد مخصصات لخدمات رعاية الطفل ، وهناك ٣٥,٣ مليون امرأة مستفيدة من دعم الخبز و ٣١,٤ مليون امرأة مستفيدة من البطاقة التموينية ، و٧٥ % من المستفيدات من برنامج "تكافل وكرامة" من النساء .. وتم تخصيص ٧٥% من آخر أجر للعاملات فى القطاع الخاص تدفع لهن ثلاثة أشهر (بعد الولادة) من قبل صناديق التأمينات الاجتماعية

اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، وإنشاء "الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف" ، وقرار شيخ الأزهر بحظر نقل السيدات العاملات من مكان عملهن لمكان آخر بدون رغبتهن إلا بعد عرض مبررات النقل. ، وإصدار هيئة الرقابة المالية الميثاق الأخلاقى لمنع التحرش الجنسى والعنف والمضايقات داخل بيئة عمل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة فى الأنشطة المالية غير المصرفية

وقرار وزير النقل بإصدار المدونة القومية لقواعد السلوك للمستخدمين والمشغلين والعاملين فى مرافق ووسائل النقل لإحكام سلامة وأمن المواطنين والمواطنات فى وسائل المواصلات العامة ومنها ما يتعلق بمناهضة كافة أشكال التحرش والعنف والمضايقات فى مرافق ووسائل النقل..

وباعتبار التوعية محور متقاطع مع محاور الإستراتيجية .. فقد شهد تحقيق مؤشرات إيجابية أيضا منها نجاح المجلس القومى للمرأة فى تحقيق ١٠٤ مليون معدل وصول عبر الحملات التوعية على مواقع التواصل الاجتماعى.. إلى جانب حملة التاء المربوطة سر قوتك التى وصلت إلى ١٣٥ مليون مشاهدة وحملة "لأنى رجل" لإدماج الرجال والفتيان فى قضايا تمكين المرأة وحققت أكثر من ١٧ مليون مشاهد على وسائل التواصل الاجتماعى. كما نجح المجلس خلال سبعة أعوام فى تحقيق ٤٨ مليون تواصل توعوى عبر طُرق ما يزيد على ٥ ملايين باب.. و وصل عدد المستفيدات من خدماته خلال عام ٢٠٢٢.. إلى ما يزيد على ١٢ مليونًا فى المحافظات ..

ولأول مرة فى مصر تم إطلاق حملات إعلامية توعوية لمكافحة الجرائم الإلكترونية بالشراكة مع منصات فيس بوك وانستجرام ويوتيوب .. وحملات توعية بحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة فى القانون المعتمد حديثاً.. وغيرها من الحملات على الأرض وعلى مواقع التواصل الاجتماعى.. كما تم إطلاق « الكود الأخلاقى الإعلامى " وهو بمثابة سياسة إعلامية تعمل على مراعاة تحقيق التوازن وإبراز الصور الإيجابية للمرأة وإنجازاتها .

وفى الوقت الذى عانت منه العديد من دول العالم من ويلات جائحة فيروس كورونا ، قادت مصر هذا الملف بحرفية شديدة ، حيث كانت مصر الدولة الأولى عالميا التى أصدرت سياسة استجابة سريعة تجاه وضع المرأة فى ظل فيروس كورونا. و الأولى عالمياً فى إصدار آلية رصد للإجراءات التى تتخذها الدولة مستجيبة لاحتياجات المرأة ..

لأول مرة فى مصر تم إطلاق حملات إعلامية توعوية لمكافحة الجرائم الإلكترونية بالشراكة مع منصات فيس بوك وانستجرام ويوتيوب .. وحملات توعية بحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة فى القانون المعتمد حديثاً.

وباعتبار أن المجلس القومى للمرأة هو الجهة المعنية باقتراح السياسات العامة للدولة بشأن تنمية المرأة بموجب القانون رقم ٣٠ لعام ٢٠١٨ ،فقد أعد المجلس ورقة سياسات بشأن استجابة مصر السريعة لوضع المرأة خلال تفشى فيروس كورونا، وشملت تحليل الوضع الراهن، وقدم المجلس عدداً من إجراءات الاستجابة المقترحة، سواء كانت استجابات فورية أو متوسطة المدى، لجميع الوزارات التنفيذية والمؤسسات الحكومية المعنية فى إطار المحاور التالية:الأثر على المكون الإنسانى (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية) ، وفعالية المرأة واتخاذ القرار)والعنف ضد المرأة والقيادة والتمثيل فى صنع القرار أثناء إدارة الأزمات ، والتأثير على الفرص الاقتصادية.. وتعزيز البيانات والمعرفة.

كما شهد ملف المرأة والتغير المناخى والبيئى العديد من الإنجازات ، حيث أطلقت مصر طرحها الدولى حول المرأة، البيئة، وتغير المناخ فى مارس ٢٠٢٢ أمام لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة .. واستضافت مصر العام الماضى مؤتمر المناخ تم إطلاق المبادرة الرئاسية "المرأة الأفريقية والتكيف مع تغير المناخ"

وبالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية أطلقت مصر إستراتيجيتها الوطنية للملكية الفكرية .. وبروتوكول للتعاون يعد الأول من نوعه لتمكين رائدات الأعمال بالمجتمعات المحلية .. مما ينعكس ايجابياً على تشجيع السيدات والفتيات على الابتكار بالمجالات العلمية .. وجارى العمل على تسجيل علامة تجارية جماعية لحرفة التلى باسم المرأة المصرية..

وللمرأة المصرية دور هام فى مكافحة الفساد.. ولن أنسى كلمات السيد رئيس الجمهورية حين قال نصًا "فى كل مرة يتم تعيين مسؤولة فى الحكومة والمحافظة وفى أى مهمة تكون المرأة هى الأكثر مسؤولية هى الأكثر كفاءة وانتظاما وأقل فسادا إن مكنتش فاسدة على الإطلاق ..مفيش فساد خالص".

وفى هذا السياق .. وانطلاقاً من الرؤية الخاصة بإستراتيجية مصر لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢..قام المجلس القومى للمرأة بإعداد دليل تدريبى متخصص "لدعم دور المرأة المصرية بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته.. يستهدف الإلمام بشكل عام بموضوع الوقاية من الفساد ومكافحته وتأهيل المرأة المصرية لتلعب دوراً مميزاً فى تنفيذ إستراتيجية مصر لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية ، وتوضيح المقصود بالفساد وأنواعه وآثاره على التنمية وربطه بمنظور المساواة بين الجنسين .. وارتباط الفساد بتفشى العنف ضد المرأة .. حيث أشارت بعض الأبحاث إلى أن المساواة بين الجنسين أداة مهمة للمساعدة على منع الفساد..

ودوليًا.. حققت مصر العديد من الانجازات حيث شهد عام ٢٠٢٠ ، دخول منظمة تنمية المرأة للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامى حيز التنفيذ وتم تفعيل أعمالها.. وتترأس مصر المؤتمر الوزارى للمرأة فى منظمة التعاون الإسلامى.. وتترأسُ مصرُ المجلسَ التنفيذىَ لمنظمة تنمية المرأة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامى .. وتتولى منصبَ وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة ومدير مقر المنظمة الدولية ..كما فازتْ مصرُ بعضوية لجنةِ القضاءِ على التمييزِ ضدَّ المرأةِ بالأممِ المتحدة..

وختامًا..َ تفخر المرأة المصرية أمام العالم بما تحقق لها من إنجازات..من كسر حواجز زجاجية للوصول إلى مواقع اتخاذِ القرار..وإطلاق استراتيجياتٍ وسياسات وبرامج ..وإقرار تشريعات ..

نعم لقد أصبحت المرأة المصرية تحلم دون حواجز.... تثق كل الثقة بأنها مدعومة بإرادة وقيادة سياسية

تؤمن بأن تمكين المرأة هو حق أصيل من حقوقها ..